

تقييم مدى ادراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية.

غسان دعاس

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية- جامعة النجاح الوطنية

البريد الالكتروني : daas@najah.edu

تاريخ النشر: كانون الاول 2016

تاريخ القبول: أيلول 2016

ملخص: هدفت هذه الدراسة الى تقييم مدى ادراج مواضيع المحاسبة القضائية ضمن الخطط الدراسية لمقررات أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية، وذلك من خلال مراجعة وتحليل الخطط الدراسية لاقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية، حيث انصب التركيز في الخطط المطروحة على مساقات مبادئ التدقيق، وفي بعض الجامعات مساق الرقابة الداخلية، وتشير نتائج الدراسة الى أن المناهج الأكاديمية لاقسام المحاسبة قد خلت من مساق المحاسبة القضائية. لذلك ولأهمية دور كل من المحاسب القضائي والمحاسبة القضائية وتنامي دور المحاسب القضائي، أوصت الدراسة باعتماد الخطة المقترحة لمساق المحاسبة القضائية في الجامعات الفلسطينية والتي تركز على وجود متطلبات سابقة من المعرفة المحاسبية، بالإضافة الى احتواء الخطة المقترحة للجانب المفاهيمي للمحاسبة القضائية وعلاقتها بالتدقيق، مع عدم اغفال الجاني الفني من اساليب البحث والتحقيق، فضلا عن وجوب حالات دراسية عملية لاكتساب المهارة الفنية في تطبيق اساليب المحاسبة القضائية.

كلمات مفتاحية: المحاسبة القضائية، او المحاسبة الجنائية، المحاسب القضائي.

مقدمة :

المحاسبي من خلال المحاسبة القضائية والتاهيل المرافق لذلك كالحصول على شهادات مهنية متقدمة من اجل ممارسة هذه المهنة. لذلك اصبح لزاماً على مناهج التعليم المحاسبي أن تواكب هذا التطور في المنطقة العربية وفي فلسطين على وجه الخصوص من خلال احتواء مناهج التعليم المحاسبي على المحاسبة القضائية، وربما الوصول الى ابعاد من ذلك في محاولة الجامعات الفلسطينية تبني برامج تاهيل للحصول على المؤهل العملي في المحاسبة القضائية كشهادة مهنية متخصصة. لذلك جاءت هذه الدراسة لتقييم مدى ادراج المحاسبة القضائية في مناهج التعليم في الجامعات الفلسطينية بالتطبيق على اقسام المحاسبة الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية، بالإضافة الى تطوير مقترح لمحتويات مساق المحاسبة القضائية في الجامعات الفلسطينية.

سؤال الدراسة:

تقوم الدراسة على سؤال رئيس، هل تحتوي مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية على المحاسبة القضائية؟.

منهجية البحث

من اجل التعرف على اجابة سؤال الدراسة الرئيس، تمثلت منهجية الدراسة في تحليل محتوى ومضمون الخطط الدراسية لاقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية سواء كانت مساقات اجبارية ام اختيارية. حيث شملت الدراسة 14 جامعة كعينة من الجامعات الفلسطينية التي يوجد بها

إن مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات كغيرها من المهن لها دورها ومكانتها وأهميتها في المجتمعات سواء النامية منها أو المتطورة، و ذلك للدور المهم والمميز للمهنة في تنمية وتطوير الاقتصاديات المحلية عبر ما توفره من معلومات مناسبة تشكل الأساس لعملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي من قبل الكثير من مستخدمي هذه المعلومات. كما أن من اهداف المحاسبة عرض البيانات المالية بطريقة معبرة عن النتائج الفعلية للنشاط الخاص بالمؤسسة وبما يتوافق مع المعايير الدولية للقرارير المالية، وعلى مهنة التدقيق التأكد بعدم وجود اخطاء جوهرية تؤثر على مصداقية البيانات المالية. ولكن في ظروف مختلفة قد تكون هناك اخطاء او غش لا يمكن للمدقق اكتشافها بسبب طبيعة عمله، لذلك كان لزاما اللجوء الى خطوات متقدمة للكشف عن هذه الاخطاء والتي قد يترتب عليها ما يسمى بالجنحة أو الجنائية، وهو بدوره سيؤدي الى اللجوء الى المحاكم في فض النزاعات أو غيرها مما يتطلب شهادة الخبير وهو المحاسب القضائي. ولقد تنامي هذا المفهوم بالسنوات الاخيرة بما يسمى المحاسبة القضائية.

اهمية وهدف الدراسة:

في ضوء تنامي وتطور مفهوم المحاسبة القضائية سواء في الادب المحاسبي او في التطبيق، حيث اصبح هناك هيكلية واضحة لما يعرف بالمحاسب القضائي، وبدأ هذا الدور يتنامي من خلال فتح افاق جديدة للعمل

الرئيسية لحالات الغش والفساد وتحديد المؤشرات لوجود هذه الحالات وفهم اساليب المحاسبة القضائية (احمد، 2013).

ولقد قامت الجمعية المهنية لفاحصي الغش (Association of Certified Fraud Examiners (ACFE)) بإنشاء برنامج يقدم مواد تعليمية مجانية لمساعدة الاكاديميين في تطوير برنامج المحاسبة القضائية حيث ارتفع عدد الجامعات التي كانت تقدم مقرراً واحداً في المحاسبة القضائية من (19) جامعة امريكية في العام 2002 الى اكثر من (300) جامعة في العام 2008 (احمد، 2013).

ان الحاجة المتزايدة لخدمات المحاسبين القضائيين وفي جميع المجالات جعلت مهنة المحاسب القضائي واحدة من المهن الأكثر اماناً والارقي بين (20) مهنة مرموقة في العالم، أما واقعنا العربي عموماً لا زال بعيداً جداً عن كل ذلك التطور (الكبيسي، 2016).

ويعزو بعض الباحثين الأسباب التي ادت الى نمو المحاسبة القضائية بالتاليه (الجبوري والخالدي، 2013) :

- 1- عدم تمكن لجان التدقيق والتدقيق الداخلي من تسليط الضوء على مختلف الحقائق والجوانب الخفية الأخرى لاحتيايل الشركات.
- 2- إن الطريقة المستخدمة في تعيين مدققي الحسابات القانونيين لا توفر ضمان الاستقلالية، لأنها تحتمل التواطؤ والضغط.
- 3- يمكن للمدققين الداخليين الكشف وبشكل مؤكد عن ما يحدث ولكنهم ليس في وضع يسمح لهم الشروع في عمل مناسب في الوقت المناسب نتيجة عدم تمتعهم بالاستقلال الكافي لعمل ذلك.
- 4- إن وظيفة المدقق الخارجي لا تتمثل في الكشف عن الاحتيال في الكشوفات المالية، وان الوظيفة الأساسية لهم تتمثل في ابداء الرأي حول مدى انسجام عملية الإبلاغ المالي للشركة قيد التدقيق مع المعايير المحاسبية الدولية والمحلية.

ولقد بينت دراسة (Al-Hadrami, et al, 2014) بان معيقات إدماج المحاسبة القضائية في الخطط الدراسية المحاسبية في البحرين هي:

- 1- عدم القدرة على اضافة مساقات جديدة.
- 2- عدم وجود كادر تدريس مؤهل لتدريس المحاسبة القضائية.
- 3- لا يوجد حاجة لاضافة مساق المحاسبة القضائية لخطه التدريس.
- 4- ضعف الاهتمام الإداري لدعم هذا التوجه.
- 5- عدم وجود مراجع كافية جاهزة لتدريس المحاسبة القضائية.
- 6- عدم وجود فرص للمحاسبة القضائية في العمل.
- 7- عدم اهتمام الطلبة لهذا المساق.

كما بينت دراسة (السعد، 2013) والتي اجريت في المملكة العربية السعودية أن النظام التعليمي يجب ان يتضمن في المستقبل موضوعات المحاسبة القضائية حيث لا يستجيب نظام التعليم الحالي لمتطلبات المحاسبة القضائية، كما وبينت الدراسة ايضاً انه يجب تقديم موضوعات المحاسبة

أقسام للمحاسبة، حيث تم اختيار الجامعات التي قامت بنشر تفاصيل خططها الدراسية على مواقعها الالكترونية. اما الجامعات التي شملتها الدراسة يبينها الجدول رقم(1):

جدول رقم (1)

عينة الدراسة

الرقم	الجامعة	الرقم	الجامعة
1	بيروت	8	غزة
2	الخليل	9	الجامعة الإسلامية
3	بيت لحم	10	العربية الأمريكية
4	التنجاخ	11	القدس المفتوحة
5	كلية فلسطين الجامعية الأهلية	12	بولنتك
6	فلسطين التقنية - خضوري	13	الاقصى
7	الازهر	14	القدس

الاطار النظري والدراسات السابقة:

تدل الدراسات التاريخية على أن المحاسبة القضائية عرفت قديماً في اسكتلندا قبل حوالي(200) عام، وذلك من خلال الحصول على شهادات اعطيت للمحاسبين للقيام باجراءات التحكيم والمشاركة في فض النزاعات. اما في امريكا وبريطانيا فانتشرت المحاسبة القضائية بداية القرن العشرين وفي العام 1982، صدر اول كتاب في المحاسبة القضائية " المحاسب كشاهد وخبير". في العام 1986 اصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA لائحة تتضمن خدمات النقاضي التي يقوم بها المحاسب (الكبيسي، 2016). ولقد عرفت المحاسبة القضائية بمجال او حقل من حقول المعرفة المحاسبية والمتخصصة في توضيح الالتزامات التي تنجم عن النزاعات الفعلية والمتوقعة بين الاطراف المتنازعة للمحكمة، كما عرفت على أنها تطبيق المفاهيم والاساليب المحاسبية لحل المشاكل القضائية، وتقوم بالافصاح عن الأشخاص المسؤولين عن الغش والتلاعب، كما عرفت بانها تطبيق لمبادئ المحاسبة والنظريات والضوابط والحقائق أو الفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني، وتشمل جميع فروع المعرفة المحاسبية بالاضافة الى انها تتكون من عنصر الخدمات القانونية وعنصر خدمات التدقيق (حسن وعبد الرحمن، 2015).

ولقد اضاف ظهور (Surbans-Oxley Act)، اكبر التغيرات في تاريخ عمل المحاسبة القضائية، حيث بينت القواعد التي تضمنها التأثير على كل من المدقق الداخلي وادارة المؤسسة وبالتالي اعطت فرص جديدة لعمل المحاسبة القضائية. كما يبين (Surbans-Oxley Act) ايضاً انه من الصعوبة بمكان قيام الشركات بعمليات التحقيق في عمليات الفساد داخلياً، حيث يتطلب ذلك خدمات جهات خارجية مستقلة حيث يكون المتطلب هو تدخل المحاسب القضائي (Kristen,2014) .

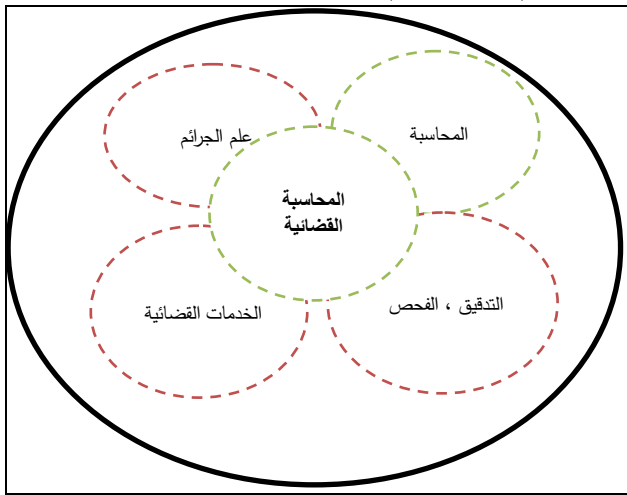
ولقد طالب (Barry Melancon) المدير التنفيذي الرئيسي ورئيس المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 2002 الاكاديميين بضرورة تاهيل خريجي المحاسبة بالمهارات والخبرات التي تمكنهم من فهم الخصائص

5- التلاعب بالقوائم المالية.

6- منع الغش والمساعدة على اكتشافه.

7- تقييم الاعمال.

كما أن للمحاسبة القضائية تأثير على زيادة الثقة في القوائم المالية حيث بينت احدى الدراسات ان هناك علاقة عكسية بين المحاسبة القضائية في ضوء مبادئ حوكمة الشركات وظاهرة الغش في القوائم المالية، بمعنى انه كلما زادت فاعلية المحاسبة القضائية مع توفر مبادئ حوكمة الشركات لاجل تحقيق العدالة وحماية حقوق جميع الاطراف فانه تنخفض وبشكل تلقائي ظاهرة الغش في التقارير والقوائم المالية مما سيؤدي الى زيادة درجة الثقة من قبل مستخدمي التقارير المالية (حسين، 2010).



شكل رقم (2) موقع المحاسبة القضائية ضمن المعارف المختلفة

واستنتج (Ramadan,2015) في دراسته التي قام بها حول التعليم المحاسبي المتعلق بالمحاسبة القضائية في البحرين من وجهة نظر المحاسبين الى ان هناك سبعة مواضيع ضرورية يجب ان تكون ضمن محتويات مساق المحاسبة القضائية وهي :

1- اساليب التحليل والمراجعة.

2- التحقيق في اساليب الغش والخداع.

3- متطلبات مهنة المحاسبة القضائية.

4- التحقيق الداخلي.

5- الاساليب المتعارضة المصالح في البحث والتحقيق.

6- الغش في القوائم المالية.

7- اكتشاف الاخطاء وبرامج الحماية.

ولقد تنوعت مسميات المحاسب القضائي حيث ظهرت هناك مسميات عديدة، ولكنها ليس بالضرورة تعبر عن مسمى محاسب قضائي، فالبعض يطلق مسمى محاسب عدلي ومحاسب خبير وخبير مالي وغيرها، حيث يعتبر مصطلح المحاسب القضائي الاكثر تعبيراً والاكثر شيوعاً، لانه يعبر عن دوره

القضائية ضمن مواد مستقلة وتقديم دورات للطلبة في مجال المحاسبة القضائية.

ان المحاسبة القضائية لا تعني تدقيق الحسابات حيث يوجد هناك

فرق بين المحاسبة القضائية والتدقيق يتمثل فيما يلي (احمد، 2013) :

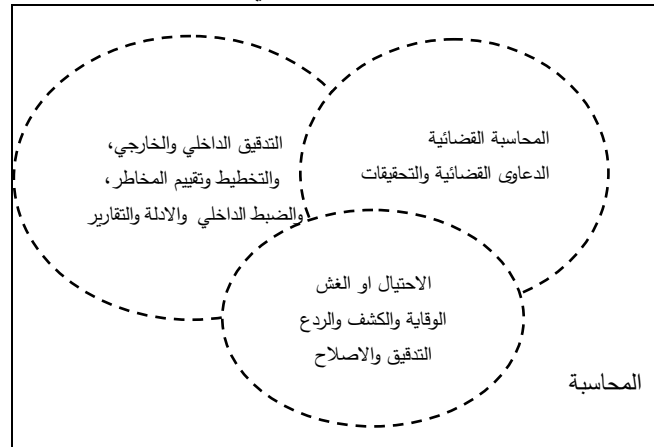
1- تعتمد المحاسبة القضائية على تقديم رأي يستند إلى واقع يكون معروف أو لم يكتشف حيث إن المحاسب القضائي يرى بالعين العادية ما لم يرى، بينما يركز التدقيق على رأي المدقق المهني ووضوح فيما اذا كانت القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح عن محتويات البيانات المالية.

2- تركز المحاسبة القضائية على وظيفة المحاسب القضائي كمحقق والخبير والشاهد، بينما يركز التدقيق على دور المدقق كمحقق فقط.

3- هناك طلب متزايد على المحاسبة القضائية من قبل المؤسسات المختلفة، بينما يركز التدقيق على أن العملية هي عملية روتينية ثابتة.

4- تركز المحاسبة القضائية الى التعامل مع كل القضايا المدنية والجنائية، بينما يتعامل المحاسب مع كل القضايا المدنية.

ومع ذلك فان هناك نقاط تقاطع بين المحاسبة القضائية والاساليب المستخدمة في التدقيق حيث يبين الشكل (1) تلك العلاقة والتقاطعات واستخدام المحاسبة القضائية لكثير من اساليب التدقيق، وكلاهما من فروع المعرفة والتخصص المتعلقة بالمحاسبة (الجيلي، 2012).



شكل رقم (1) العلاقة بين المحاسبة القضائية والتدقيق

ولهذا تاخذ المحاسبة القضائية موقعاً متوسطاً ومشاركاً بين مجموعة من المعارف والتي بدورها تبين اطار عمل المحاسبة القضائية في الاستفادة من مجموعة المعارف المختلفة، ويبين الشكل رقم(2) موقع المحاسبة القضائية ضمن هذه المعارف (Smith,2009).

ولقد تنوعت مجالات المحاسبة القضائية التي يتدخل فيها المحاسب القضائي بشكل فعال (Ramadan,2015) حيث تمثلت في المجالات التالية:

1- عمليات الافلاس وسوء الملاءة المالية واعادة الهيكلة.

2- عمليات التحليل القضائي المتعلق بالحاسوب.

3- الهزات الاقتصادية والفشل الاقتصادي.

4- القانون العائلي او الشخصي.

لقد ركزت معظم الدراسات على استقصاء آراء المدققين والمحاسبين والاكاديميين وغيرهم حول امور متعددة متعلقة بالمحاسبة القضائية، اما هذه الدراسة في ركزت على الخطط الدراسية لاقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية حيث شملت الدراسة مراجعة الخطط الدراسية لاقسام المحاسبة للجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من المواقع الرسمية للجامعات الفلسطينية على الشبكة العنكبوتية والتي تحتوي على الخطط الدراسية ووصف المساقات في هذه الخطط حيث شملت الدراسة كل الجامعات التي تتوفر بها اقسام محاسبة او تدرس تخصص المحاسبة وعددها (14) جامعة.

المناقشة والتحليل والنتائج:

من خلال مراجعة الخطط الدراسية لتخصص المحاسبة في الجامعات الفلسطينية لدرجة البكالوريوس تبين عدم احتواء خطط التخصص على مساق المحاسبة القضائية، ولكن اقسام المحاسبة فيها تقوم بتدريس مساقات متعلقة بالتدقيق والرقابة الداخلية والتدقيق حيث تعتبر هذه المساقات اساساً لمساق المحاسبة القضائية، ويبين الجدول رقم (2) المساقات التي تدرس في الجامعات الفلسطينية والتي تعتبر اساساً للبناء عليها في دراسة المحاسبة القضائية. كما أن بعض هذه المساقات تكون اختيارية في بعض الجامعات " مثال: مراجعة (تدقيق) الحسابات (1) اجباري، مراجعة (تدقيق) الحسابات (2) اختياري".

جدول رقم (2)

المساقات التي تدرس في الجامعات الفلسطينية ذات العلاقة بالمحاسبة القضائية

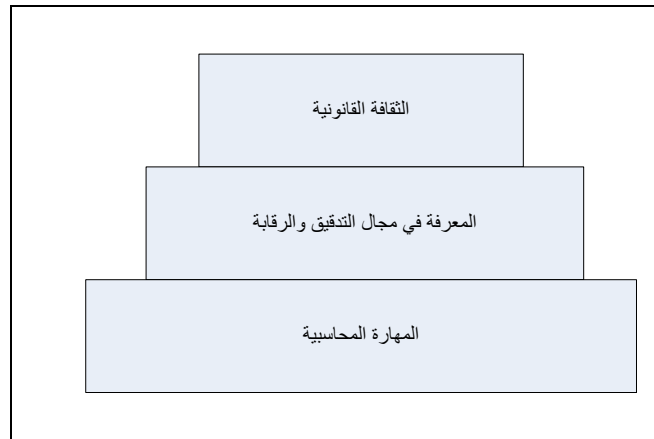
المساق	التكرار	الوصف
مبادئ المراجعة 1 (تدقيق ومراجعة الحسابات 1)	5	مفاهيم اساسية في التدقيق واجراءات التدقيق
مبادئ المراجعة 2 (تدقيق ومراجعة الحسابات 2)	5	اجراءات تدقيق الحسابات
فحص وتحليل الاحتيال المالي	1	اكتشاف الاحتيال والتقليل امكانية حدوثه
التدقيق الداخلي وادارة المخاطر	1	التدقيق وادارة المخاطر
الاخلاقيات في المحاسبة والتدقيق	2	اخلاقيات العمل
مبادئ التدقيق، تدقيق حسابات،	8	مفاهيم اساسية في التدقيق واجراءات التدقيق
التدقيق الداخلي	1	مفاهيم اساسية في التدقيق الداخلي واجراءات التدقيق الداخلي
التدقيق المتقدم	1	اجراءات تدقيق متقدمة
الرقابة والتدقيق على أنظمة المعلومات	1	اجراءات التدقيق
امن وتشريعات المعلومات	1	امن المعلومات
نظم الرقابة الداخلية	1	اجراءات الرقابة الداخلية

تظهر النتائج ان التركيز في معظم الجامعات كان على مساق مبادئ التدقيق او التدقيق (1)، او مبادئ المراجعة (1)، حيث شكلت جميعها نفس المحتوى باختلاف المسمى، وهو مساق اجباري في برامج المحاسبة والذي يركز بشكل اساسي على مبادئ التدقيق والاجراءات الاساسية في التدقيق.

في الادلء بشهادة امام القضاء ومساعدة القضاء للفصل في القضايا بصورة عادلة وقد يتخصص المحاسب القضائي بمجال معين كالضرائب أو التأمين أو غيرها (الكبيسي، 2016). كما بينت احدى الدراسات دور واهمية المحاسب القضائي كجزء مهم في عملية الكشف والتصدي لعمليات غسل الاموال والجرائم الاقتصادية الاخرى، لما يمتلكه من تكامل في المهارات والمعرفة العلمية للمحاسبة (الجليلي وجميل، 2012). وفي ضوء ذلك هناك مجموعة من المهارات التي يجب توافرها في المحاسب القضائي (احمد، 2013):

- 1) فهم عميق ومناسب للعلوم المحاسبية المتقدمة والتدقيق.
- 2) فهم لاساليب وطرق اجراءات التحري والتقصي.
- 3) المعرفة الكافية بالقوانين والتشريعات.
- 4) الامام بالاجراءات الجنائية واجراءات التقاضي.
- 5) فهم عميق لمداخل وطرق المحاسبة الاحتياطية.
- 6) مهارة التفكير المنظم والمنهجي لحل المنازعات القضائية.
- 7) المهارات المتميزة في الاتصال الشفهي والمكتوب وتقنية المعلومات.
- 8) مهارة الاتصال الفعال لعرض أدلة الاثبات والتقارير أمام الجهات القضائية.
- 9) ممارسة اعلى درجات الشك المهني عند تنفيذ برنامج التدقيق.

ولقد اكدت دراسة (قمير، 2015) التي اجريت في البيئة الليبية الى أن مراجعي الحسابات بحاجة الى مهارات في عدة جوانب في المحاسب الجنائي (القضائي) تتمثل في مهارات الاتصال، والقانون وتكنولوجيا المعلومات ومكافحة الغش واجراءات التحقيقات وعلم الاجرام. إن المعرفة المطلوبة في المحاسبة القضائية تقع في ثلاثة مستويات متدرجة من المعرفة، حيث يمثل الشكل (3) مستويات هذه المعرفة المتدرجة كمتطلبات اساسية لتاهيل المحاسب القضائي، مع بيان حجم المعرفة المطلوبة في كل مستوى (شلبي، 2013).



شكل رقم (3) مستويات متطلبات التاهيل للمحاسب القضائي المصدر: (شلبي، 2013)

7-تقنيات التحقق الجنائي 8-تحليل وتقنيات الاختبار في البيئة الرقمية وانظمة المعلومات 9-حالة دراسية (1) : التدريب العملي على تجربة في التحقيق الاحتيال باستخدام التدقيق والمحاسبة ونظم المعلومات، وعلى شبكة الإنترنت 10- حالة دراسية (2) : التدريب العملي على تجربة في كتابة التقارير ونتائج التحقيق وتقديم تقارير شفوية.	اسلوب التدريس
محاضرات صفية، تدريب على حالات دراسية، مراجعة ابحاث سابقة حول المحاسبة القضائية	

قائمة المراجع :

- 1- احمد، خالد محمد علي. (2013). دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، المؤتمر الدولي الاول في المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة بني سويف.
- 2- احمد، عاطف محمد احمد. (2013). دراسة تحليلية لدور المحاسبة القضائية في تطوير اليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد الاداري والمالي بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، المجلد الاول، العدد الثاني، 9-10.
- 3- الجبوري، نصيف جاسم، والخالدي، صلاح هادي محمد. (2013). دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 19 العدد 70، جامعة بغداد.
- 4- الجليلي، مقداد احمد. (2012). المحاسبة القضائية وامكانية تطبيقها في العراق، مجلة تنمية الراءدين، العدد 107، مجلد 34.
- 5- الجليلي، مقداد احمد ، وجميل، رافي نزار. (2012). دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الاموال ، دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة 35 العدد 93.
- 6- السعد، صالح عبد الرحمن. (2013). المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية، الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية، دراسة ميدانية استكشافية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والادارية، مجلد 27 العدد 1.
- 7- الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار عيدان. (2016). دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء والمحاسب القضائي في الاردن: المجلة الاردنية في ادارة الاعمال- المجلد 12 العدد 1، 1-13.
- 8- حسن ،عادل ، وعبد الرحمن عبد الرحمن. (2015). دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات اساليب المحاسبة الابداعية : بحث ميداني من وجهة نظر المراجعين بمكاتب

إن النتائج التي يظهرها الجدول رقم (2)، تبين الاجابة على سؤال الدراسة الرئيس والممثل في "لا تحتوي مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية على المحاسبة القضائية".

التوصيات :

في ضوء تنامي الاهتمام بالمحاسبة القضائية عالميا مع بدايات متواضعة في المنطقة العربية، وبالإضافة الى وجود تاهيل عالمي من خلال الحصول على شهادات متخصصة في المحاسبة القضائية (American Board of Forensic Accounting, 2016) ، وبالإضافة إلى وجود تخصصات منفصلة في بعض الجامعات ببرامج خاصة بالمحاسبة القضائية كما هو الحال على سبيل المثال جامعة جورج تاون (<http://scs.georgetown.edu> 2016) . فان هذه الدراسة توصي بما يلي:

- يعتبر مساق المحاسبة القضائية من المساقات المتقدمة والتي تعتمد على معارف ومهارات يجب على الطالب دراستها مسبقا. لذلك يجب التأكد اولا على اشتمال الخطط الدراسية على هذه المتطلبات.
- يجب التركيز على دور المحاسبة القضائية كمهنة متقدمة من ضمن مجالات عمل المحاسب، وخاصة ان هناك شهادات مهنية اصبحت موجودة ويمكن الحصول عليها للقب محاسب قضائي.
- إن المطلوب في هذه المرحلة مساق متكامل ضمن خطة التدريس لتخصص المحاسبة في الجامعات الفلسطينية، لذلك توصي هذه الدراسة بتطوير مساق اجباري في المحاسبة القضائية في تخصصات المحاسبة في الجامعات الفلسطينية وفق الوصف التالي:

اسم المساق	المحاسبة القضائية
مستوى المساق	الفصل الاخير للتخرج
المتطلبات السابقة	تدقيق الحسابات، والتشريعات والقوانين، والمعايير الدولية للتقارير المالية، ونظم المعلومات المحاسبية، والتطبيقات المحاسبية المتقدمة " والمحاسبة المتوسطة، والمحاسبة المتقدمة"
الهدف المساق	فهم واضح لاطار ومحتوى عمل المحاسبة القضائية فهم وتطوير المهارات اللازمة لتحديد وكشف التزوير فهم مخططات الاحتيال المشتركة واعداد التقارير المالية الاحتيالية التعرف على اختلاس الأصول تطوير أدلة لدعم قضية احتيال من خلال دعم التقاضي وتقنيات شهادة الخبراء فهم الية تصميم النظم الداخلية التي تقلل أو تخفف من احتمالات الغش
محتويات المساق	1- مفهوم وتطور المحاسبة القضائية - المحاسبة القضائية والمحاسبة - المحاسبة القضائية والتدقيق - المحاسبة القضائية ونظم الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي 2-مبادئ اساسية في الاختبارات الرئيسية في المحاسبة القضائية 3-فحص الغش: كشف اختلاس 4-التقارير المالية الاحتيالية 5-تقنيات المحاسبة القضائية المتقدمة 6-الضوابط الداخلية: التصميم السليم والكشف

المراجعة، اماراباك- مجلة الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السادس، العدد، 18.

9- حسين، خالد عبد الصبور محمد. (2010). استخدام مبادئ

الحوكمة في بناء اطار علمي للمحاسبة القضائية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، الاسماعيلية.

10- شبلي، عبد الحسين توفيق. (2013). دور الحوكمة والمحاسبة

القضائية في الحد من الفساد المالي والاداري، المؤتمر العلمي السابع لكلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة.

11- قمبر، جميلة سعيد. (2015). حاجة مراجعي الحسابات في

البيئة الليبية الى مهارات المحاسبة الجنائية، دراسة تطبيقية على

مراجعي الحسابات في مكاتب المراجعة القانونية والمراجعين

الماليين بديوان المحاسبة، اماراباك- مجلة الاكاديمية الامريكية

العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السادس، العدد، 18.

المراجع الاجنبية:

12- Al-Hadrami, Abdullah, and Hidayat, Sutan.

(2014). Obstacles to integrating forensic accounting in accounting curriculum, the case of Bahrain. Proceedings of Eurasia business research conference.

13- American Board of Forensic Accounting.

(2016).

14- Kristen, Dreyer. (2014). A history of forensic

accounting, Grand Valley State University, Honors project.

15- Ramadan, Sayel. (2015). Certified Ac-

countants' perceptions of forensic accounting education, the case of Bahrain, International journal of finance and accounting (4) (2), 110-115.

16- Smith, G. Stevenson. (2009). Defining a

Forensic Audit, Journal of Digital forensics, security and law, vol.4 (1).

17- <http://scs.georgetown.edu>. (2016).